دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الآثار السياسية للهجرة الاجنبية
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	التميمي، عبدالمالك خلف
المجلد/العدد:	مج 5, ع 50
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1983
الشهر:	إبريل - نيسان
الصفحات:	86 - 103
رقم MD:	55594
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	البترول، القوى العاملة، دول الخليج العربية، العمالة الوافدة، الهوية العربية، العمالة الاسيوية، النمو السكاني، الامن القومي، التأثير السياسي، التغيير الاجتماعي، الاستعمار، الغزو الخارجي، الهند، التجنيس، القطاع الخاص
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/55594

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الآثار السياسية للهجرة الاجنبية

د. عبد المالك خلف التميمي

استاذ في كلية الآداب والتربية ـ جامعة الكويت .

مقدمـــــة

تعرضت منطقة الخليج العربي الى هجرة اجنبية مكثفة عفوية ومنظمة منذ امد بعيد ، وذلك بفعل السيطرة الاستعمارية ولاهميتها الاقتصادية وقلة عدد سكانها . ولقد كانت الاعداد الكبيرة من هؤلاء المهاجرين الاجانب الفقراء تصل الى موانىء الهند وباكستان وايران ثم ترحل الى منطقة الخليج عن طريق السفن الشراعية والبخارية لقاء اجور زهيدة ، يصلون بعدها الى سواحل المنطقة وميناء مسقط خاصة ، فيصعد ممثل السلطات البريطانية او الحكومة المحلية ليعد الرؤوس في السفينة ويحصل على الضريبة من قبطانها ثم ينزل هؤلاء الى البر ليبحثوا لهم عن عمل دون ان يدرك الحكام خطورة مثل هذه الهجرة على مستقبل بلادهم[1] .

ومبعث ذلك يرجع الى عدة اسباب اولها : عدم وعي اولئك الحكام لابعاد الهجرة واخطارها المباشرة وغير المباشرة على مجتمعهم ، وثانيها : ان السلطات البريطانية هي التي تحدد سياسات المنطقة وتتدخل في كل صغيرة وكبيرة ، فقد شجعت الهجرة من القارة الهندية ذات الكثافة السكانية العالية الى منطقة الخليج العربي المخلخلة السكان ، وتعتبرها بريطانيا هجرة من والى مناطق تقع تحت نفوذها ولها اهدافها السياسية والاقتصادية من وراء تشجيع تلك الهجرة والتساهل معها .

ثم تأتي دوافعها الفردية ، وغير المشروعة في بعض الاحيان اي بدون وثائق سفر واقامة ، وهذه في الغالب دوافعها اقتصادية واجتماعية ، ويزداد تفكير هؤلاء بالهجرة وتزداد اعدادهم عندما يزداد الادراك للفرص المتوفرة التي تساعد على تحقيق حاجاتهم وكذلك الادراك لمتطلبات

(١) لطفي حميد جواد ، « الهجرة الاجنبية »، **الخليج العربي** (جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي) ، السنة ١١ ، العدد ٢ (١٩٧٩)، ص ١٤٥ .

الهجرة المالية والمعنوية ، هذا بالاضافة الى توافر المعلومات حول المنطقة للمهاجرين الجدد قبل رحيلهم اليها[٢] .

ان دراسة تاريخ منطقة الخليج العربي الاقتصادي في القرن التاسع عشر توضح لنا ان النفوذ التجاري الهندي في المنطقة الغربية من الخليج العربي قد ازداد رغم خضوع الاقتصاد الهندي للاقتصاد البريطاني .

ان نشاط عمان التجاري في سواحل افريقيا الشرقية[٣] كان حافزاً للنشاط الهندي في هذه المنطقة في تلك الفترة ، فاتسع نشاط التجارة الهندي نتيجة لامتلاكه الخبرة ورأس المال وادراك اهمية افريقيا الاقتصادية .

كما ان سلطان مسقط شجع التجار الهنود على عمليات تسويق وتمويل محاصيل عمان الزراعية ، كما اسهم هؤلاء التجار ايضاً في تمويل عمليات تجارة الرقيق العمانية في افريقيا، وكان تصاعد نشاط عمان التجاري عاملاً من عوامل استقرار الهنود في عمان ، فقد بلغ عدد تجار الهنود الذين نزحوا الى مسقط ومطرح في عام ١٨٤٠ نحو الفي هندي ، وهذا العدد كبير قياساً الى عدد سكان عمان وحجم الفعّاليات الاقتصادية آنئذ ، كما انه لا يغيب عن بالنا مدى تأثيرهم في عمان خاصة ، وانهم يتمتعون بالحماية البريطانية . اما حكام عمان فكانوا يشجعون الهنود لاعتقادهم بأنهم قادرون على عمليات التمويل التي يستفيد اولئك الحكام منها ، كما انه لا يمكن ان تجري تلك الامور الا والسلطات البريطانية في الهند وعمان تشرف عليها وتستفيد منها ، خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وما يؤكد ذلك ان بعض التجار الهنود كانوا يعملون وكلاء للسفن التجارية الاوروبية ومن يملك الوضع الاقتصادي يملك التأثير في القرار السياسي ، لذا كان لبعض التجار الهنود نفوذ عند سلطان عمان الذي يمنح بعض هؤلاء التجار امتياز الادارات الجمركية في كل من مسقط وزنجبار نظير مبالغ معينة .

اذا كان هذا دور التجار الهنود في سلطنة عمان ، فما هو دور تجار عمان ؟ في الحقيقة كان دورهم ينحصر في الملاحة رغم ان عدداً منهم كان يمارس الاعمال التجارية الاخرى ، وكان سلطان عمان يستفيد من الامكانيات المالية لرجال الاعمال الهنود ، وكذلك التجار المحليين ، يبدو واضحاً ان دور التجار الهنود في الدور الاقتصادي العماني طوال القرن التاسع عشر كان اساسياً ورئيسياً ودور التجار المحليين كان ثانوياً ، ويتضح ذلك من خلال ظاهرة اقراض التجار الهنود للتجار المحليين ، حتى اصبح التجار الهنود يملكون الجانب الاكبر من السفن العربية[٤] . ولم يكتف التجار الهنود بالتمويل والاقراض والسيطرة على تجارة الجملة والتجزئة ، وان يكونوا وكلاء

---

(٢) اسحق يعقوب القطب ، « الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة في مجتمعات الخليج العربي »، **الخليج العربي** ، السنة ١١ ، العدد ٢ (١٩٧٩) .

(٣) لعب عرب عمان دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والديني في شرق افريقيا لعدة قرون ، وعملوا على توثيق العلاقات مع تلك المناطق ، لا بل اقاموا حكماً لهم في بعض مقاطعاتها ، انظر : وندل فيليبس ، **تاريخ عمان** ، ترجمة محمد امين عبدالله (سلطنة عمان : ١٩٨١) ، ص ٣١ ـ ٣٦ .

(٤) روبير جيرار لاندن ، **عمان منذ ١٨٥٦ : مسيراً ومصيراً** ، ترجمة محمد امين عبدالله (عُمان : وزارة التراث القومي والثقافة ، ١٩٦٦)، ص ١١٨ـ ١١٩ .

للمؤسسات الاوروبية انما سيطروا ايضاً على المجال الملاحي[٥] الذي كان تجار المنطقة يسيطرون عليه فاصبح تحت تأثيرهم وهيمنتهم مع نهاية القرن التاسع عشر وبذلك اصبح النشاط التجاري للهنود منافساً خطيراً للتجار المحليين في عمان .

إن غالبية الهنود في عمان قد هاجروا اليها اصلاً من منطقة غربي الهند ، وعلى الرغم من عدم خضوع افراد الجالية الهندية في عمان للسلطات المحلية بحكم اكتسابهم للجنسية البريطانية فإن تأثيرهم في اوضاع السلطنة كان واضحاً بحكم سيطرتهم على النشاط الاقتصادي ، لقد كان التجار الهنود اهم فئة تجارية في عمان . وقد مكنتهم هذه الاهمية من ممارسة بعض النفوذ على السياسة المحلية ، ولاسيما ان الاموال التي ترد الى خزينة السلطان كانت تعتمد اساساً على القروض والرسوم التي يقدمها اولئك التجار لحكومته واشرافهم على المصالح الجمركية للبلاد[٦] . اذاً كانت الهجرة الاجنبية اساساً في عمان من شبه القارة الهندية ، ثم اتجهت شمالاً الى اجزاء الخليج الاخرى ، وهناك الهجرة الايرانية الى الساحل العربي عبر الخليج التي امتد تاريخها منذ بداية القرن العشرين .

من هنا نستنتج ان الهجرة الاجنبية الى هذه المنطقة قد شهدت مرحلتين ، مرحلة ما قبل النفط ، والمرحلة النفطية ، لأن اهمية منطقة الخليج العربي لم تظهر بظهور النفط، بل كانت قائمة منذ القدم وعبر العصور المختلفة لأهمية الموقع الاستراتيجي الذي يحتله الخليج العربي في هذه المنطقة من العالم[٧]. ومما لا شك فيه ان تلك الاهمية قد ازدادت بظهور النفط ، مما افسح المجال امام زيادة الهجرة الاجنبية الى المنطقة ، ولكن تلك الهجرات لها جذورها التاريخية التي كانت تعود بشكل اساسي الى العامل الاقتصادي والكثافة السكانية ، والبلد المستقبل حيث وجود فرص للنشاط الاقتصادي والخلخلة السكانية اي قلة عدد السكان . كما ان وجود الخبرة وتطور اساليب النشاط الاقتصادي لدى الهنود اتاح لهم فرصة الاحتكار والتأثير على النشاط الاقتصادي في المنطقة وفي عمان خاصة ، وهذا لا يعني طبعاً ان التجار المحليين لم تتوفر لديهم الخبرة في المجال التجاري فقد كان لهم دورهم في التجارة مع الهند نفسها والسواحل الافريقية لكن التجار الهنود بما يملكون من رأس المال والخبرة الطويلة والحماية البريطانية والسوق الكبيرة لتصريف بضاعتهم ، اتيحت لهم الفرص للنشاط الاقتصادي المؤثر في احتكار بعض مجالات الوضع الاقتصادي في عمان ، وكان ذلك مريحاً لبريطانيا وسلطان عمان ، لأن كلاً منهما كان يستفيد من هذا الوضع الاقتصادي .

---

(٥) قد يتساءل البعض عن دور التجار الهنود في المنطقة في ذلك الوقت فالهند كانت تقع تحت سيطرة الاستعمار البريطاني ومصالح بريطانيا الاقتصادية والسياسية تستدعي احتكارها للنشاط التجاري فكيف تفسح المجال واسعاً امام التجارة الهندية ؟ ان امراً مهماً يجب الانتباه اليه حين الاجابة عن هذا السؤال ، وهو ان الاقتصاد الهندي كان اقتصاداً تابعاً للاقتصاد البريطاني آنئذٍ ، فالعائد الحقيقي لذلك النشاط كان لصالح الاقتصاد البريطاني بدون شك .

(٦) لاندن ، **عمان منذ ١٨٥٦ : مسيراً ومصيراً** ، ص ١٢٥ ـ ١٢٨ .

(٧) ترجع اهمية الخليج العربي الى العصور القديمة ومنذ ايام البابليين والاشوريين واستمرت تلك الاهمية في العصور التالية حتى وقتنا الحاضر ، فالخليج العربي يشكل مع البحر الاحمر ذراعي المحيط الهندي ، وعبر مياهه وعلى سواحله كانت تنقل البضائع من الشرق الى الغرب ، وكانت المنطقة المطلة على سواحله الغربية والشرقية محل نزاع ومنافسة اقليمية ودولية باستمرار .. انظر :

Sir Arnold T. Wilson, *The Persian Gulf* (Great Britain: 1928, 1954, 1959), p. 32-35.

اولاً : مخاطر الهجرة الاجنبية

لم يعد التخوف من انحسار الهوية العربية في منطقة الخليج العربي والتأثير على الشخصية القومية الهاجس فقط لدى المواطنين بقدر ما اصبح ذلك التخوف واقعاً حقيقياً . (لقد كانت السياسة البريطانية تشجع الهجرة الاجنبية الى الساحل العربي ، خاصة الساحل العماني ، وكان هدف السياسة البريطانية من ذلك عزل المنطقة عن التيارات القومية العربية التي تهدد وجودها الاستعماري ، وفي الحقبة النفطية استجدت اوضاع اقتصادية واجتماعية هيأت الفرص للتوسع في استخدام قوة العمل عددياً ومن عدة جنسيات ، وشكلت العمالة من شبه القارة الهندية الغالبية العظمى من تلك العمالة ، وهذه الهجرة تحقق اهداف السياسة الاستعمارية) . ومنذ فترة ، وبزيادة عدد هؤلاء الاجانب وطول مدة بقائهم « تتلقى اللغة العربية ضربات قوية في التعامل اليومي في المنطقة ، سواء في التخاطب مع فئة الخدم في المنازل ـ وهذه ظاهرة استشرت بدون ضابط ـ خاصة عندما يكون هذا التخاطب بين الاطفال ومربياتهم او في الاسواق ، الى درجة ان العربي يضطر في بعض الاحيان الى تطويع لغته لنوع من العربية المهجنة او المكسرة ليتمكن من التفاهم مع بائع او عامل او خادم آسيوي »[٨] .

إن البعض لا يرى ان هناك اخطاراً اساسية حقيقية من وجود العمالة الآسيوية بحجة ان هؤلاء جاءوا لكسب العيش ، بل يهمهم العمل والبقاء . ومن الصعب جداً اتهام هؤلاء بالقصور في الفهم السياسي ، ولكن يبدو ان هناك عدم وضوح لحقيقة الاخطار السياسية في ظل العلاقات الدولية في المنطقة لما تمثله من اهمية استراتيجية واقتصادية ، ثم قد لا يعي البعض ان الخطر او عدمه لا يقاس بالموقف الفردي للعامل الاجنبي بل بالابعاد والآثار السياسية وغيرها لوجود الجاليات الاجنبية بهذه الاعداد الكبيرة . ثم قد نتفق في ان الدوافع اقتصادية ، ولكن ما هو الضمان لعدم تولد اهداف سياسية لتلك الجاليات خلال وجودهم في المنطقة وما هو الضمان لعدم استخدامهم من قبل دولهم او دول اخرى لها مصالح في المنطقة ؟ الا يشكل استخدامهم للعمل في الشركات الاجنبية في المنطقة ، وعدم الاعتماد على العمال العرب موقفاً سياسياً لتلك الشركات ؟ قد لا يعي اولئك الآسيويون ابعاده ولكنه يشكل ذلك نوعاً من الاستخدام ضد العرب .

إن عدم التجانس في هذه الجاليات الآسيوية خاصة ، واعدادها الكبيرة وتفككها وتنافرها بحد ذاته يشكل عنصر عدم استقرار له آثاره السياسية حيث ينعكس ذلك على الاوضاع الداخلية في المنطقة وتنتج عنه مشكلات داخلية عديدة ومتنوعة فتلك الجاليات يمكن أن توفر بيئة خصبة للامراض الاجتماعية ، لا بل لاعمال التخريب بتحريض من قوى خارجية فتستغل تلك الاعمال لتدخل قوى اجنبية ، ربما بلغت التدخل العسكري بحجة حماية الجاليات وحماية مصالحها[٩] .

---

(٨) انظر : نادر فرجاني ، « اوضاع السكان وقوة العمل في دولة الامارات ،» ورقة قدمت الى : مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة تجربة الامارات العربية المتحدة ، بيروت ، ٢٣ ـ ٢٦ آذار / مارس ١٩٨١ ، **التجارب الوحدوية العربية المعاصرة : دولة الامارات العربية المتحدة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت : المركز ، ١٩٨١) ، ص ٢٩٠ ـ ٢٩٢ ، و

A.M. Khalifa, *The United Arab Emirates: Unity in Fragmentation* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1979), p. 110.

(٩) انظر : فرجاني ، « اوضاع السكان وقوة العمل في دولة الامارات ،» ص ٩٤ : سعد الدين ابراهيم ، **النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ، ص ١٩٠ ، وحسن الخياط ، **الرصيد السكاني لدول الخليج العربية** (قطر : ١٩٨٢) ، ص ٣٢٦ ـ ٣٢٨ .

ان توازن القوى الدولية ومصالحها الحيوية في المنطقة قد تدفع بعض اطرافها الى استغلال الوضع الداخلي لصالحها عن طريق استخدام الوجود البشري الاجنبي بما يعطل مسيرة المنطقة الوطنية والقومية والتنموية الحقيقية ، ويحقق المصالح الامبريالية. واذا كان البعض يرى ان هذا الاحتمال بعيد فإننا لا نرى فيه مبالغة ، وهو على اي حال احتمال ، ولكن ذلك لا يلغي الخطر ، بل يجعله ماثلاً ينتظر لحظة التحقيق ، وهذا يدعونا الى التنبه والحذر والعمل الجاد لمواجهته .

هل نستطيع ان نفصل بين المخطط الامبريالي في المنطقة ومصالحه الحيوية وبين الهجرة الاجنبية ؟ من الصعب الفصل في ذلك ، فهناك مؤشرات لا تقبل الشك على الارتباط بين الظاهرتين بحيث تدخل الهجرة الاجنبية ضمن المخططات الاستعمارية في كيفية استخدام هذا الوجود البشري الاجنبي في الوقت المناسب لخدمة تلك السياسات ، ففي الوقت الذي كانت فيه الهجرة الايرانية الى الساحل العربي الاساس في الهجرة الاجنبية في فترة ما بين الحربين العالميتين وبعد الحرب العالمية الثانية حتى بداية الستينات ، فإن نوعاً آخر من الهجرة الآسيوية من شبه القارة الهندية بدأ ينمو ويتعاظم منذ الستينات في المنطقة ، واخذ يشكل خطراً على شخصية المنطقة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات .

إن هذه الاعداد تفرز اجيالاً من المهاجرين الذين يتحولون بمرور الوقت من مستوطنين الى متوطنين ، لهم اوضاعهم الاجتماعية الخاصة بهم التي تتحول الى حركات سياسية تعبر عن فكرها وطموحاتها ومطالبها ، ومن الطبيعي ان يلقى اي تحرك من هذا النوع العطف والتأييد من حكومات تلك الجاليات ودولها .

وتبدي اوساط المثقفين في المنطقة قلقها الشديد من هجرة الكوريين الجنوبيين والتايوانيين المدربين على حمل السلاح الى المنطقة ، والذين تتراوح اعمارهم ما بين ١٨ ـ ٣٠ سنة والذين ارسلوا بشكل منظم الى المنطقة في وقت واكب تلويح الولايات المتحدة باحتلال منابع النفط وتكوين قوة التدخل السريع[١٠] .

ولقد بلغ عدد هؤلاء اكثر من ١٢٠ الف شخص عام ١٩٧٧ يقيمون في شبه معسكرات في السعودية والخليج[١١] وقد زاد هذا العدد الى ١٦٠٨٩٣ شخصاً عام ١٩٨١[١٢].ونورد هنا بعض الظواهر التي تدل على ان طبيعة هذه العمالة قد تخرج عن كونها عمالة فنية عادية الى عمالة ذات طبيعة عسكرية او شبه عسكرية . تبدأ القصة من اصطفاف هؤلاء العمال في الصباح في معسكرات العمل لاداء تحية علم بلادهم والرياضة الصباحية ، ثم ينطلقون الى العمل بانضباط دقيق وغير عادي . وفي عام ١٩٧٧ شهدت منطقة جبيل في السعودية اضراباً للعمال الكوريين ، وكانت دوافعه وطبيعته لا تزال غامضة ، كما قام الهنود باضراب في منطقة الشعيبة بالكويت عام

---

(١٠) انظر : جامعة بغداد ، ندوة ابعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقطار الخليج العربي ، بغداد ، ٢٥ ـ ٢٧ شباط / فبراير ١٩٨٠ ، **ابعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقطار الخليج العربي** ، ص ١٦٢ ـ ١٦٧ .

(١١) سامي احمد خليل ، « الخطر الكبير في الخليج العربي ،» **الخليج العربي** ، المجلد ١١ ، العدد ٢ (١٩٧٩) ، ص ١٢٤ .

(١٢) Kim Sooyong, «Contract Migration in the Republic of Korea,» ILO, Migration World Project,April 1982 (Mig. W.P. 4), table 3, p. 9.

١٩٧٨ ،مطالبين بزيادة الاجور وتحسين شروط العمل ، وأثارت هذه المسألة ردود فعل في الهند ، فقد اعلن وزير الصناعة الهندي على اثر تلك الاضطرابات بأن الحكومة الهندية تدرس الاسباب والظروف التي احاطت بهذه الاحداث وهي تنظر في مسألة « المضايقات » التي يتعرض لها الهنود في بعض اقطار الخليج ، كما ان بعض اعضاء البرلمان الهندي قد ادعوا بأن العمال الهنود العاملين في الخليج معرضون الى اجراءات تعسفية وانهم يعاملون كما يعامل العبيد .

وقد انضمت سري لانكا الى الهند وغيرها من الدول الآسيوية المعنية في اتخاذ اجراءات مماثلة[١٣] . فدول تلك الجاليات كما يبدو واضحاً ، مستعدة للدفاع عن جالياتها والوقوف معها وقد تتطور الامور الى ابعد من ذلك ، خاصة اذا عرفنا ان منطقة الخليج تعتبر منطقة حيوية لشبه القارة الهندية ، وليست حيوية فقط في الاستراتيجية الامبريالية .

هذه امثلة نوردها فقط للتدليل على ان موضع العمالة الآسيوية لا يقف عند حدود انهم عمال مسالمون جاءوا تلبية للحاجة المادية ، فهم في الغالب جاؤوا بدوافع اقتصادية ، ويجب ان لا نحاربهم كافراد ، ولكن بقاءهم وزيادة اعدادهم وامكانية استغلالهم من قبل قوى دولية لها مصالح في المنطقة ، هو الذي يجعلنا ننبه الى خطورة هذه العمالة .

ومنذ بداية النهضة العمرانية في المنطقة واعداد الآسيويين في ازدياد سنوياً ، وتذكر الاحصائيات على سبيل المثال ان عدد الهنود والباكستانيين عام ١٩٥٩ العاملين في شركة نفط الكويت كان ٣١٧٩ شخصاً بين موظف ومراقب وعامل ، وهو اعلى نسبة قياساً الى عدد العرب والجنسيات الاخرى العاملة في الشركة[١٤] . وهذا يوضح لنا سياسة الشركات الاوروبية في المنطقة في تفضيل استخدام الاجانب على حساب العرب ، ولا يخفى ارتباط تلك الشركات باستراتيجية دولها .

ولقد بدأ المواطنون يشعرون بخطورة هذه الهجرة الآسيوية والآثار المترتبة عليها فتذكر **انيد هيل** انه في عام ١٩٧١ حدثت اضطرابات من قبل العمانيين في مسقط ومطرح ضد الهجرة الهندية المكثفة الى عمان ، وضد استخدام القوة العاملة الهندية[١٥] . واذا وضعنا هذا الحدث في اطاره التاريخي والظروف السائدة في عمان آنئذٍ ، ندرك اهمية ذلك الرفض من قبل الشعب العماني للعمالة الآسيوية وشعور المواطنين بالآثار التي ستنعكس على مستقبل مجتمعهم ، فلقد كانت عمان تعيش حدثين مهمين ، الاول: الثورة الشعبية المسلحة في ظفار التي كانت تهدد بالامتداد لتشمل كل عمان ، والثاني: انقلاب السلطان على والده واستلامه للسلطة في السلطنة ، اضافة الى النفوذ الاستعماري البريطاني في عمان واعلان بريطانيا عن نيتها بالانسحاب من الخليج العربي في الوقت الذي بدأ فيه النفوذ الامريكي يتسلل ويتركز في المنطقة .

وبعد عشر سنوات تقريباً وفي عام ١٩٨١ أعلنت دولة الامارات العربية المتحدة عن رغبتها

---

(١٣) انظر : **ابعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقطار الخليج العربي** ، ص ١٦٢ ـ ١٦٧ .

(١٤) سيد نوفل ، **الخليج العربي او الحدود الشرقية للوطن العربي** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٩) حول الهجرة الآسيوية ونسبتها في الامارات في الستينات .. انظر ايضاً : **ابعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقطار الخليج العربي** ، ص ٢٧٦ .

(١٥) Enid Hill, *The Modernization of labour in the Arab Gulf States* (Basrah: Basrah University, Center for Arab Gulf Studies Publications, 1979). Vol. 3, p. 322.

في ضبط المقيمين من شبه القارة الهندية بصفة غير شرعية في الامارات ، وكان رد الفعل في الهند غير طبيعي ، فقد علقت وزارة الخارجية الهندية على ذلك بقولها ان حوالى ٢٥٠,٠٠٠ مواطن هندي سيتضررون اذا ما اقدمت حكومة دولة الامارات على تسفير المقيمين من الهنود في الامارات بصفة غير شرعية[١٦] . هذا القلق الذي ابدته حكومة الهند له جانب اقتصادي مهم ، ذلك ان هذه الاعداد الكبيرة من الهنود العاملين في المنطقة تقوم بتحويل مبالغ طائلة الى بلادها سنوياً ، وتساهم تلك الاموال كعملة صعبة في ميزان المدفوعات الهندي وتساعد على تنفيذ خطط التنمية في الهند حيث تصل تلك التحويلات الى آلاف الملايين من الدولارات .

إن اخطر ما يواجه منطقة الخليج العربي بفعل الهجرة الاجنبية هو **الاختلال السكاني** ، ان قلة عدد سكان المنطقة والتوسع في الانشطة الاقتصادية والتسيب في ضبط عملية الهجرة قد جعل المنطقة تغرق في بحر من العمالة الآسيوية مما ادى الى الاختلال السكاني فيها ، نذكر هنا مثلاً على ذلك ، إذ يتوقع ان تصل نسبة العمالة الوافدة الى قوة العمل في دولة الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٨٥ الى ٩٠ بالمائة وقرابة نصفهم من الاجانب بينما لا تتعدى نسبة المواطنين ١٠ بالمائة فقط[١٧] ، وهذه الحالة تتكرر في اجزاء اخرى من الخليج العربي ، ولكن بنسب مختلفة ، ولكنها في المحصلة النهائية ليست لصالح منطقة الخليج العربي، بل بغلبة العنصر الاجنبي مما يشكل خطورة على مستقبل المنطقة .

ويركز بعض المهتمين بهذه القضية على الآثار السياسية لهذه الهجرة ، فهم يؤكدون اولاً ، بأنه مهما كانت المبررات المتعلقة بالوضع الاقتصادي للمنطقة ، الا **ان كثافة الهجرة اخلت بالتوازن السكاني فيها** ، وهي توحي بأنها ليست طبيعية او عفوية بل مدفوعة ومخطط لها ، كما ان وجود هذه الاعداد الكبيرة من الاجانب والآسيويين خاصة تدفع دولهم للدفاع عنهم في حالات الضرورة ، لانتماء هؤلاء الى بلدانهم وتبعيتهم في الغالب للنظم السياسية القائمة في دولهم ، كما ان البعض الذي يثير تلك الشكوك يعتقد بأن هذه الاعداد الكبيرة من الاجانب تكون مجالاً خصباً للتجسس والتخريب ، ويبدو القلق كذلك من العمالة شبه العسكرية الكورية الجنوبية الموجودة باعداد كبيرة في السعودية والخليج ويعتقد بأن هذه العمالة الكورية قوة عسكرية منظمة وهي طليعة القوات الامريكية عندما تفكر الولايات المتحدة باحتلال منابع النفط في المنطقة[١٨].ومصدر هذا القلق الشعور العام لدى المواطنين وبعض الكتاب الذين نبهوا الى ذلك من ان هذه العمالة هي من كوريا الجنوبية التي تحتلها الولايات المتحدة ، وان وجودها في المنطقة له طبيعة شبه عسكرية وان اعمارهم تتراوح ما بين ١٩ ـ ٢٥ عاماً وهي السن الطبيعية للخدمة العسكرية ، اضافة الى انهم يعملون في شبه معسكرات واعدادهم كبيرة .

---

(١٦) لمزيد من التوضيح حول هذه النقطة انظر : محمد الرميحي ، « الآثار السلبية لغزو العمالة الآسيوية للخليج والعالم العربي ،» **العربي** (الكويت) ، العدد ٢٨٠ (آذار / مارس ١٩٨٢) ،ص ١٦ .

(١٧) نادر فرجاني ، « حجم وتركيب قوة العمل والسكان في اقطار الخليج العربي ،» ندوة العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي ، الكويت ، ١٥ ـ ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ ، ص ٥ ـ ١٢ .

(١٨) انظر : سامي احمد خليل ، « الخطر الكبير في الخليج العربي ،» **الخليج العربي** ، السنة ١١ ، العدد ٢ (١٩٧٩) ، ص ١٢٦ ـ ١٢٧ ؛ باسم سرحان ، « خطر الفلسطينيين على الخليج ،» **الوطن** (الكويت)، (شباط / فبراير ١٩٨٢) ، وانظر ايضاً :

Emile A. Nakhleh, *Arab American Relation in the Gulf* (Washington,D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975).

وفي الحقيقة ان الاهمية الاستراتيجية المعاصرة لمنطقة الخليج العربي تقوم على عنصرين اساسيين هما : النفط ، والموقع الجغرافي المهم ، وهذان العنصران اساسيان في سياسة الولايات المتحدة الخارجية على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، كما ان الولايات المتحدة قد استفادت من تجاربها في شرق آسيا وغيرها ، لذلك**فهي** تلجأ الآن الى اساليب جديدة قد يكون من بينها احتمال استخدام الكوريين في المنطقة كقوة عسكرية تحت شعار العمالة في مشاريع حيوية في المنطقة ذات طبيعة اقتصادية .

ويذكر د. **محمد الرميحي** بأن بلدان الخليج قد اعتمدت على الايدي العاملة العربية في الستينات الا ان سرعة التطور ومساراته خاصة في بداية النصف الثاني من السبعينات ، فرض توجهاً آخر ، هو استيراد العمالة الآسيوية وذكر العوامل التي ساعدت على ذلك التوجه[١٩] . ونضيف الى تلك العوامل عاملاً آخر هو العامل السياسي ، ان الستينات من هذا القرن كانت سنوات المد الوطني والقومي في الساحة العربية حتى هزيمة عام ١٩٦٧ وكان شعار العروبة والتعريب شعاراً يومياً ، وتطرحه الحركات الوطنية وتضغط به . وعلى العكس كانت السبعينات سنوات التراجع في هذا المد على كل المستويات، وقد ساعد ذلك الوضع على التوجه في استخدام اليد العاملة الآسيوية بدلاً من اليد العاملة العربية في هذه المنطقة واذا كانت تجربة دول المنطقة مع العمال العرب مقلقة بعض الاحيان بسبب الظروف السياسية التي تعيشها المناطق التي وفدوا منها ،فلم يحدث أن شكّل وجودهم اي خطر على المنطقة وشعبها ، اما مشكلة العمالة الاجنبية فلم تكن لتقف عند حدود القلق وعند نقل مشكلة بلادها ، بل ان خطرها يؤثر على الشخصية الوطنية العربية للمنطقة ، وايضاً على الكيان السياسي فيها .

واذا كانت العناصر والقوى الوطنية في المنطقة تنبّه وتكشف خطر الهجرة الاجنبية فعلى السلطات في المنطقة ان تأخذ ذلك مأخذ الجد ، ولا تعارض كل ما تطرحه تلك القوى ، فالشعوب المتقدمة لم يكن ليحدث فيها التقدم الا عندما طبقت الديمقراطية الحقيقية والمشاركة الشعبية وفسحت المجال للرأي المعارض للمساهمة في عملية التنمية والتطور ، كما أن دور الحركة الوطنية مهم في هذه المرحلة اولاً : في مجال القطاع العمالي باعداد العناصر الوطنية فنياً وتثقيفياً ، وثانياً : في التنبيه المستمر من اخطار الهجرة الاجنبية[٢٠] .

إن المشكلة الحقيقية هي في فكرنا وسلوكنا ، فنحن لا ننظر الى المستقبل البعيد ونخطط له ، لذلك تقتصر نظرة البعض على الجوانب الآنية الايجابية لوجود العمالة دون ادراك المخاطر المستقبلية التي تزاحم ابناء المنطقة والعرب في عملهم وتهدد شخصية المنطقة العربية وشعبها .

---

(١٩) الرميحي ، « الآثار السلبية لغزو العمالة الآسيوية للخليج والعالم العربي ،» ص ١٥ .

(٢٠) لا نريد ان نحمل الحركة الوطنية أكثر من طاقتها في هذا المجال لأنها لا تملك القرار السياسي كونها خارج السلطة ، ولكن ضعفها وتشتتها من الامور التي تساعد على استمرار هذا « الغزو السلمي » الذي يجتاح المنطقة ويهدد مستقبلها ،كما ان إثارة الاعتبارات الانسانية ضرورية ولكن لا يجب ان تحجب الرؤية كما يجري والتفكير بالمصالح الآنية،كون هذه العمالة رخيصة ، امر في غاية الخطورة ، فهذه العمالة قد تستخدم في المستقبل ضد شعب المنطقة او تشعر هي نفسها بضرورة الدفاع عن مصالحها الحيوية .

ثانياً : رؤية البلدان المصدرة والمستوردة لظاهـــرة العمالـــة الاجنبيـــة

يتلخص موقف حكومات الهند وباكستان وبنغلادش من اقوال سفرائهم في دولة الامارات العربية المتحدة ، من ان دولهم توفر للمنطقة القوة العاملة اللازمة لتطورها ، وانه لا خطر من وجود العمالة الآسيوية في الخليج ، وان سفاراتهم تهتم برعاياها من العمال في المنطقة ، ويقول السفير الباكستاني مثلاً « نحن نشجع شعبنا على الهجرة والعمل في الامارات وعلاقتنا بهذه الدولة خاصة ووثيقة ... » ، ويقر سفير بنغلادش في ان اكثر من ٥٠ بالمائة من العمالة البنغلاديشية هي من الاميين[٢١] .

اما بالنسبة الى المسؤولين العرب في المنطقة فإن سفير المغرب مثلاً يرى ان منطقة الخليج بامكانها الاعتماد على ابناء المغرب العربي ، فهناك مئات الآلاف من هؤلاء يعملون خارج الوطن العربي ، ومعظمهم فنيون ويحملون مؤهلات ، ويرى صالح احمد الشال عضو المجلس الوطني في دولة الامارات انه يوجد نحو ٢٠٠ الف وافد عاطل عن العمل في دولة الامارات ، ويعمل في المرافق الاتحادية نحو ٦٠ الف اجنبي ، بينما يعمل ٥٠ الف اجنبي في الدوائر المحلية في الامارات العربية ، ويضيف ، اذا ادركنا ان العاملين الاجانب هم الاغلبية ، فمعنى هذا انه سيأتي يوم تنقلب فيه الموازين الى غير صالح الوطن ومواطنيه . ويقول الخبير **يونس الشريف** ، ان الامر المحير هو وجود ٣ ملايين عربي يعملون في الدول الاجنبية ووجود ٣ ملايين اجنبي يعملون في البلدان العربية ، وهناك تشابه في المهن التي يعمل بها كل من الطرفين[٢٢] .

اما موقف حكومات المنطقة الرسمي فلم يرقَ الى مستوى المشكلة ، وربما لأنها لا ترى في الهجرة الاجنبية وخاصة الآسيوية ، اي خطر على المنطقة ، ويقتصر التفكير بها على الحاجة الآنية على انها ايد عاملة رخيصة تساهم في المشروعات العمرانية وغيرها ، وهي موجودة في المنطقة بصفة مؤقتة . إن المشكلة الحقيقية تكمن في انه على دول المنطقة ان تفكر بالمستقبل البعيد والآثار السلبية التي ستنجم عن هذه الهجرة سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً .

إن السؤال المهم الذي يطرح نفسه هو ، ما الفائدة المرجوة اذا كنا نبني الحاضر ونعمل على هدم المستقبل ، وهل نحن اكثر تقدماً من الدول الغربية الصناعية التي تقوم بدراسة ظاهرة الهجرة الاجنبية عندها ، وتحذر من خطورة ازديادها ؟

ترى حكومات المنطقة ان ازدياد الاعتماد على العمالة الاجنبية يتطلب تقليص حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وبالتالي نستطيع ان نفترض ان استقرار نظام الدولة السياسي يعتمد على عدم استقرار الايدي العاملة الاجنبية ، ان هذا الافتراض يجري على عكس ما اتت به دراسات كثيرة في هذا الموضوع والتي قررت ان عدم استقرار الايدي العاملة الاجنبية قد يؤدي الى عدم استقرار النظام السياسي القائم ، ويعتقد الوافد ، ان اعطاءه حق المواطنة والمساواة يساعد على امن واستقرار النظام السياسي القائم وليس العكس ، ويعزو ذلك الى تقدم البلاد علمياً ايضاً .

---

(٢١) **الخليج** (الشارقة) ، ٢٩ / ٥ ـ ٣ / ٦ / ١٩٨٢ ، انظر ايضاً : المعهد العربي للتخطيط (الكويت)، قسم تنمية الموارد البشرية ، « ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج »، آب / اغسطس ١٩٨٢ ، ص ٦٩ ـ ٧٠ .

(٢٢) انظر : المعهد العربي للتخطيط ، قسم تنمية الموارد البشرية ، المصدر نفسه ، ص ٧٠ ، **صدى الاسبوع** (البحرين) ، ١ / ٦ / ١٩٨٢ ،**والاتحاد** (ابو ظبي)، ٣ / ٦ / ١٩٨٢ ، نقلاً عن : المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، قسم تنمية الموارد البشرية ، المصدر نفسه ، ص ٧٢ ـ ٧٥ ، ٧٨ .

ويرى المسؤولون في بلدان الخليج العربي ضرورة الفصل بين المواطن والوافد اجتماعياً ، بحيث يقدم للمواطن كل ما يحتاجه بطريقة افضل مما يقدم الى الوافد وذلك لاغراض امنية بحتة ، كما يرى المسؤولون في بلدان الخليج العربي ضرورة عدم المشاركة السياسية للوافد وعدم اعطائه الحقوق السياسية وذلك لأغراض يقتضيها نمو النظام واستمراريته وديمومة امنه واستقراره[٢٣] .

ان هذه النظرة الى قضية الامن قصيرة وآنية ، ذلك ان الوجود الاجنبي بحجمه الكبير ونموه ، يشكل في حقيقته خطراً على امن المنطقة ، فمن اولويات الحفاظ على الامن الخليجي ضبط عمليات الهجرة الاجنبية والحد منها واخضاعها للتخطيط ، بحيث لا يدخل المنطقة الا العمالة الماهرة التي تحتاج اليها عندما لا يكون هناك بديل محلي او عربي ، اذ لا يكفي ان يعزل المهاجر عن المواطن سياسياً وان لا يمنح حقوقاً سياسية ونقول بأننا حققنا الامن الداخلي .

وتؤثر العمالة الاجنبية ـ في الحاضر والمستقبل ـ على الامن الاجتماعي والامن الثقافي والامن الوطني والقومي ، وقد يكون في حساب البعض ان وجود العمالة الاجنبية هو لاحداث التوازن في وجود المهاجرين في المنطقة بين العرب والاجانب ، ان هذا التفكير خطير للغاية ان كان موجوداً لدى البعض ، فذلك انه يتعامل مع المهاجر العربي والاجنبي على قدم المساواة ، وينظر الى الخطر اذا كان هناك ثمة احساس بالخطر على انه من الاثنين معاً ، ولقد اثبتت الاحداث وستثبت ضيق هذه النظرة وعدم صحتها لان الوجود العربي في المنطقة عنصر قوة لشعبها ، ولا خطر منه لأنه وجود عربي . إن وجود هذه الاعداد الكبيرة من الآسيويين في المنطقة سيكون له تأثير على فكرة الوحدة العربية ، فهؤلاء سيكونون بدون شك معادين للوحدة فكرة وتطبيقاً ،حيث انهم سيشعرون بأن المنطقة ستعتمد أساساً على العمالة العربية ، وستتخذ معارضتهم صوراً متعددة ،فالعمالة المسلمة منها ستظهر تمسكها بالاسلام لمحاربة العروبة وفكرة الوحدة والتركيز على الاتجاه الاقليمي وتعزيزه ، او غير ذلك من الاساليب .

ثالثاً : الهجرة الآسيوية والسياسة الاستعمارية

لقد شجعت السياسة البريطانية الهجرة الاجنبية الى هذه المنطقة في فترة سيطرتها عليها ، وشجعت المؤسسات الاجنبية في المنطقة الى استخدام الاجانب خاصة شركات النفط العالمية والتي كانت تعمل في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ان هذه السياسة امتدت الى فترة تقارب ربع القرن في منطقة الخليج العربي ، وبدون شك ان هذا الاستخدام يمثل موقفاً سياسياً من قبل تلك الشركات النفطية الاجنبية المرتبطة بسياسة دولها[٢٤] .

اما العمالة من دول شرق آسيا فإن ما يؤكد ارتباط العمالة الاجنبية خاصة من دول شرق آسيا ، وهي الكورية والفلبينية والتايلاندية بالسياسة الاستعمارية الامريكية ، ما جاء في الخطة الامريكية لغزو منابع النفط العربي ، وقد نصت على ما يلي: « تستطيع القوات العسكرية المطلوبة للاستيلاء وتأمين منطقة العمق

---

(٢٣) احمد جمال ظاهر وفيصل السالم ، **العمالة في دول الخليج العربي : دراسة ميدانية للوضع العام** (الكويت : ذات السلاسل ، ١٩٨٢) ، ص ٢١ ـ ٢٣ .

(٢٤) امين عز الدين ، **تنظيم استخدام العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي** ، ندوة العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي ، الكويت ، ١٥ ـ ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ ، ص ٢ .

السعودي ان تكافح بنجاح مدارج الطائرات التي حفرتها القنابل ودمرت معدات الميناء ، ولكنها لا تستطيع ترميم الانشاءات النفطية المدمرة او تشغيل النظام ، ومن هنا تظهر الحاجة الى قوى بشرية مدنية عالية الخبرة والى مواد خاصة مهمة لمثل هذه الاغراض ويمكن تطوير عدة نقاط في اي عملية متوقعة »[٢٥] .

إذاً ، فخطة غزو المنطقة بحاجة الى قوى بشرية مدنية عالية الخبرة ، وهذه لا تتوفر في المنطقة وان توفرت لا يمكن الاعتماد عليها ، وهي متوفرة في الدول الحليفة والتابعة في سياستها للولايات المتحدة . ولذا يمكن جلبها في فترة زمنية قصيرة وباعداد كبيرة في وقت يسبق عملية الغزو المخطط لها . هل هذه الخطة نظرية ، وهذه الافكار مجرد توقعات واحتمالات ام انها خطط عملية اخذت طريقها الى التنفيذ؟ انها بالفعل خطط عملية اخذت طريقها الى التنفيذ ، الا يتبادر الى الذهن الاسباب والدوافع التي جعلت هجرة العمالة من دول شرق آسيا بهذه الاعداد الهائلة الى منطقة الجزيرة والخليج العربي مواكبة لخطط الولايات المتحدة الرسمية والمعلنة لغزو مناطق النفط العربي .ان هذا التزامن لا يثير الشك فقط ، ولكنه يؤكد الارتباط العضوي بين ظاهرة الهجرة هذه وبين السياسة الامريكية في المنطقة .

إن الخطة الامريكية التي وضعتها لجنة تابعة للكونغرس الامريكي في النصف الثاني من عام ١٩٧٥ ، اعلنت رسمياً ولم تقابل من الجانب العربي بأي خطوات عملية لمواجهتها ، وقد تأجلت تلك الخطة لاعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية ، ولكن ذلك لا يلغي احتمال تنفيذها عندما تستدعي المصالح الامريكية ذلك ، وعندما تتهيأ الظروف المناسبة لوضعها موضع التنفيذ ، انه لم يبق هناك مجال للشك ، فأولئك الذين يستبعدون مثل هذه التصورات عندما كانت مجرد احتمالات لا يستطيعون الآن وبعد التدليل على الوثائق والوقائع استبعاد احتلال المنطقة ودور العمالة الاجنبية المهم في دعم هذا الاحتلال ، ان المهاجرين الاجانب ـ في التجارب السابقة ـ في المغرب العربي وجنوب افريقيا وفلسطين وغيرها لم يثبتوا على الاطلاق انهم قد اتخذوا موقفاً مؤيداً للحركة الوطنية او تعاطفوا مع الاماني الوطنية ، ولا حتى اتخذوا موقف الحياد ، بل الانحياز الى جانب العدو .

وهناك احتمال خوف الدول الغربية من استخدام النفط سلاحاً ضدها مما جعلها تخطط لهجرة الكوريين الجنوبيين والتايوانيين والفلبينيين الى هذه المنطقة ، ولأغراض ابعد ما تكون عن طلب الرزق والعمل ، بل هناك اهداف سياسية وحتى عسكرية يمكن رؤيتها بوضوح .

ويضيف د. **النفيسي** ، ان جنسيات الاجانب في المنطقة هي حوالى ٦٥ جنسية ، وقد تبرز في المستقبل مفاهيم مثل حق تقرير المصير لهذه الاقليات ، او التدخل لحماية الجاليات الاجنبية ... الخ . ومثال سنغافورة يجب ان لا يغيب عن الاذهان حيث يشكل المهاجرون الصينيون الاغلبية ، واصبح السكان الماليزيون المحليون هم الاقلية فساندتهم دولهم وحكموا الجزيرة[٢٦] . هذا مثال واضح على الاستيطان السلمي الذي لا يستبعد وقوعه في الخليج اذا ما استمرت عجلة الهجرة الاجنبية على ما هي عليه .

---

(٢٥) **خطة الغزو الامريكي لمنابع النفط العربي : تقرير للكونغرس الامريكي** ، ترجمة سليمان الفيومي (بيروت : دار القدس ، ١٩٧٦) ، ص ٧٠ .

(٢٦) عبد الله النفيسي، « مجلس التعاون الخليجي في اطاره السياسي والاستراتيجي »، ورقة قدمت الى : جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية ، ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في اطارها المحلي والدولي ، الكويت ، ١٨ ـ ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، ص ٦٥ ـ ٦٦ .

ومن الملفت للانتباه ان العمالة في شرق آسيا هي من الدول التابعة للولايات المتحدة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً ، كما ان قيمة ما تطرحه الشركات القادمة من تلك المناطق للمناقصات والعطاءات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة منخفض الى درجة تثير الريبة ، كما ان اغلب هؤلاء العمال وهم من شرق آسيا في سن الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ـ ٣٥ سنة ، اضافة الى ان الحكومة الكورية الجنوبية على سبيل المثال تسمح لهؤلاء الجنود الراغبين في العمل في منطقة الخليج والجزيرة بالحصول على اجازة صرف من الخدمة العسكرية ، واذا اضفنا الى هذه المعلومات ان حكومة دولة الامارات العربية المتحدة قد اكتشفت قبل فترة تنظيماً هندياً (التنظيم السيخي) في ابوظبي حيث كان يخطط للقيام بأعمال تخريبية[٢٧] . ولم يكشف ما اذا كان لهذا التنظيم اهداف سياسية ، ولكن دون شك لا يستطيع احد ان ينفي ذلك .

هذه المؤشرات وغيرها الكثير ، توضح ان لهذه الهجرة الاجنبية في المنطقة آثاراً سياسية ستؤثر على مستقبل المنطقة ، وفي هذا الصدد يقول د. نادر فرجاني حول خطورة وجود العمالة الاجنبية « **لقد وصل الامر لتكوين الاجانب للغالبية الساحقة من الوافدين في بعض بلدان الخليج العربي ، واصبح لهم تأثير سلبي واضح على الثقافة العربية ، ولا يستبعد كثير من المراقبين احتمال نشوء اضطرابات اجتماعية ـ سياسية في المستقبل** ، نتيجة لثبوت اقدام هذه الفئات الاجنبية ومطالبتها بنصيب اكبر في تسيير المجتمعات التي تقيم وتشكل عادة قوة العمل بها »[٢٨] .

ويثير د. فرجاني عدة قضايا مهمة في هذه الفقرة ، اولها ، غلبة الاجانب الساحقة من الوافدين في بعض بلدان الخليج العربي ، وهذا يعني تراجع الوافدين العرب من جهة ، وضياع المواطنين المحليين في بحر بشري اجنبي من جهة اخرى ، وثانياً ، اصبح لهؤلاء الاجانب تأثير سلبي واضح على الثقافة العربية ، ولم يوضح طبيعة ذلك التأثير ومجالاته ، وربما لأن الامر لم يعد غامضاً ، وان ذلك التأثير اصبح واضحاً في المعاملات وفي تطويع اللغة العربية لتكون مفهومة من قبل الاجانب ، كما ان اضطرارهم لتعلم اللغة العربية عن طريق المعاملة اليومية يجعلها مكسرة وهزيلة ، اضافة الى التعامل بلغات اجنبية متنوعة ، الامر الذي اثر على الثقافة العربية ، وثالثاً ، احتمال نشوء اضطرابات اجتماعية ـ سياسية في المستقبل ، وقد برز ذلك بأنه نتيجة لثبوت اقدام هذه الفئات الاجنبية ومطالبتها بنصيب اكبر في تسيير المجتمعات التي تقيم وتشكل عماد قوة العمل فيها .

إن هذا الوافد الاجنبي عند استقراره فترة طويلة ، يشعر بأن له حقوقاً وعليه واجبات ، وقد رضي بواقعه واجره وظروف معيشته واعتبرها مقبولة بالنسبة اليه قياساً على اوضاع بلده الاصلي ، ولكنه بمرور الوقت ستحدث المقارنة بشكل آخر وهي مقارنة اوضاعه باوضاع الآخرين من المواطنين الوافدين العرب في المنطقة ، ومن هنا مصدر القلق والاضطراب . وعندها ستكون له مطالب اخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية .

ونستنتج مما سبق من ان العمالة التقليدية من شبه القارة الهندية قد ارتبطت في فترة السيطرة البريطانية على المنطقة بالسياسة الاستعمارية البريطانية، واستمرت بعد رحيلها بكثافة عالية بدوافع اقتصادية ، كما ارتبطت العمالة من شرق آسيا ولا تزال بسياسة الولايات المتحدة في المنطقة . ويمكن

---

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٦٥ .

(٢٨) نادر فرجاني ، « مشكلة القوى البشرية في الخليج وآفاقها » ، ورقة قدمت الى : جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية ، ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في اطارها المحلي والدولي ، الكويت ، ١٨ ـ ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، ص ٧ ـ ٨ .

توضيح طبيعة الخطر والفارق بين العمالة من شبه القـارة الهندية وشرق آسيا ، بأن العمالة من شرق آسيا تمتاز باخطارها السياسية المرحلية ، وربما لا يتوفر لها الاستقرار ، ولكن خطر العمالة من شبه القارة الهندية دائم لامكانية استقرار اعداد منها في المنطقة . وبذلك تكون المنطقة واقعة تحت خطر مزدوج ومكمل لبعضه،مرحلي ودائم .

رابعاً : دول شبه القارة الهنديـــة ومنطقة الخليج العربـي

قبل مناقشة الاستراتيجية الهندية او غيرها لدول شبه القارة الهندية في المحيط الهندي وشماله ، علينا ان نوضح الاستراتيجية البريطانية السابقة في هذه المنطقة ، والتي لا يمكن فصلها عن طموحات ومصالح دول شبه القارة الهندية في الوقت الحاضر .

لقد اتسعت الاسواق البريطانية في الشرق والهند والشرق الاقصى في الفترة ما بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر وخاصة اسواق المواد الغذائية ، وكان من الطبيعي ان تدفع بريطانيا حاجتها الى ان يكون لها تأثير على منطقة الخليج العربي لتأمين مصالحها وحمايتها فكانت النتيجة ان عقدت عدة اتفاقيات مع حكام الخليج العربي ترتبت عليها الاتفاقيات النفطية فيما بعد ، وكانت شركة الهند الشرقية قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية استعمارية بريطانية مؤثرة في المنطقة[٢٩] .

ولقد كانت للخليج العربي اهمية خاصة في الاستراتيجية البريطانية لكونه ممراً مائياً الى الهند تمر تجارتها فيه ، ويشكل مجالاً حيوياً لمصالحها في الشرق ، ويمثل منتصف الطريق بين البحر المتوسط والمحيط الهندي ، وان الشواطىء الهندية والباكستانية ليست لها اهمية استراتيجية ما عدا اهميتها في القوى البحرية لبعض دول المحيط الهندي والقوى البحرية للدول الاخرى التي تستخدمه[٣٠] . ومن هنا تأتي الاهمية الخاصة لمنطقة الخليج العربي في الاستراتيجية البريطانية ، وكانت الهجرة الاجنبية من شبه القارة الهندية اثناء السيطرة الاستعمارية تدخل ضمن تلك الاستراتيجية .

والسؤال اذاً ، كيف تنظر دول شبه القارة الهندية الى اهمية منطقة الخليج العـربي ؟... ان استراتيجية الهند في وقتنا الحاضر تقوم على اساس ان منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية تعتبران مجالاً حيوياً بالنسبة لها شمال المحيط الهندي . ومن قراءة متأنية لأقوال سفراء دول شبه القارة الهندية والتي سبق ذكرها تتضح لنا استراتيجية تلك الدول في منطقتنا وربما تختلف من دولة الى اخرى ولكنها في النهاية تخدم مصالحها بالدرجة الاولى . وهذه النظرة تستند الى الاسس التالية :

١ ـ جغرافياً ، فشبه الجزيرة العربية تطل على المحيط الهندي من الغرب .

٢ ـ هناك علاقات اقتصادية تاريخية بين منطقة شبه الجزيرة والخليج العربي وبين الهند تمتد الى فترة طويلة .

٣ ـ إن الاوضاع الاقتصادية الجيدة والنشيطة لمنطقة الخليج العربي والفوائد التي تجنيها دول شبه القارة الهندية خاصة بهجرة اعداد كبيرة من سكانها اليها تدفعها الى الاهتمام الخاص بها .

---

(٢٩) B.K.Narayan, *Oman and Gulf Security* (New Delhi: 1979). p. 114.

(٣٠) Ibid., P. 120 and Ravinder Kumar, *India and the Persian Gulf Region 1858-1907: A Study in British Imperial Policy* (Bombay, London, New York: Asia Pub. House, 1965), p. 11.

٤ ـ ان استراتيجية الهند في المحيط الهندي وشماله لها علاقة بالارث التاريخي للاستـراتيجية البريطانية في هذه المنطقة عندما كانت كل من الهند ومنطقة الخليج العربي تحت السيطرة البريطانية .

وعلى الرغم من ان الهند دولة مستقلة في الوقت الحاضر ، الا ان هذا لا يمنعها من الاستفادة من التجارب التاريخية التي مرت بها ، فبريطانيا ، عندما كانت تربط بين منطقة الخليج العربي وبين شبه القارة الهندية قد استفادت من ذلك اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، وانها ادركت اهمية هذه العلاقة لمدة طويلة من الزمن ، حيث كانت تعتبر المناطق شمال المحيط الهندي مجالاً حيوياً لوجودها ومصالحها في شبه القارة الهندية ، والهند اليوم او الدول الاخرى في شبه القارة الهندية ، تضع في حساباتها ان منطقة الخليج العربي هي ضمن المجال الحيوي ، وقد لا تكون الاهداف البعيدة لهذه الاستراتيجية مماثلة لاهداف الاستعمار البريطاني في السابق ، ولكنها على اي حال ، قد استفادت من التجربة البريطانية في هذه المنطقة في وعي تلك الاهمية ، حيث انه لا يمكن ارجاعها فقط الى الجانب الجغرافي او التجارة التقليدية عبر التاريخ بين منطقة الخليج العربي وبين شبه القارة الهندية .

ان الاهتمام الذي تبديه دول شبه القارة الهندية في هذه المنطقة ينبع من الاهمية الاقتصادية التي تحتلها في الوقت الحاضر والناتجة عن الانتاج النفطي الهائل والانتعاش الاقتصادي الذي تعيشه اضافة الى الخلخلة السكانية لهذه المنطقة ، مما اتاح ـ ولا يزال ـ الفرصة لدخول اعداد كبيرة من سكان دول شبه القارة الهندية الى هذه المنطقة . ان المردود العملي لوجود مثل هذه الاعداد الكبيرة لا يقتصر فقط على ايجاد فرص عمل لهؤلاء الآسيويين ، ولكن ايضاً في التأثير الاقتصادي لتحويلات العملة الى بلدانهم ، والتي تشكل جانباً مهماً في دخل تلك الدول ومن الموارد المهمة بالنسبة اليها ، اضافة الى حل لمشكلة البطالة في بلادها مما يجنبها اضطرابات اجتماعية وسياسية محتملة . والخبر التالي يؤكد ما ذهبنا اليه .

نشرت جريدة **الخليج** التي تصدر في دولة الامارات بتاريخ ١٨ / ٥ / ١٩٨٢ ما يلي : « كولومبو ـ اعلن رسمياً امس ان وزير العمل في سيرلانكا سيقوم بزيارة لعدد من دول الخليج في الاسبوع المقبل بحثاً عن مائة الف وظيفة للعاطلين من مواطني بلاده ، وتجدر الاشارة الى ان هناك ما يقرب من مائة الف من مواطني سيرلانكا يعملون حالياً في دول الخليج ، وقد بلغت تحويلات العملة الاجنبية الى سيرلانكا في الشهور العشرة الماضية ما يزيد عن ٤٥٠٠ مليون روبية ، ومما هو جدير بالذكر ان ازمات البطالة والارتفاع المستمر في اسعار المعيشة تعد جزءاً من حملة المعارضة ضد الحزب الحاكم » . هذا الخبر يعني بوضوح لا يقبل الشك او الجدل :

ـ ان منطقة الخليج اصبحت مجالاً لتشغيل العاطلين عن العمل في الدول الآسيوية تجنباً لازمات سياسية داخلية .

ـ ان هذه الهجرة تشرف عليها حكومات تلك الدول .

ان دول شبه القارة الهندية (الهند ، باكستان ، بنغلادش) تتمتع بكثافة سكانية وتمثل قوة سياسية واقتصادية وبشرية وعسكرية مقارنة ببلدان شبه الجزيرة العربية ، اضافة الى ارتباط بعضها بشكل او بآخر بالدول الغربية والامبريالية العالمية ، وتأثير ذلك الارتباط على سياساتها الخارجية والامنية . ليس هناك شك في ان الحديث عن امن منطقة الخليج يهم دول شبه القارة الهندية ، فتلك الدول تعتقد ان امنها في تأمين المجال الحيوي ، وهذا يشمل منطقة الخليج العربي . ومن هنا ، يأتي الدافع السياسي في علاقة دول شبه القارة الهندية بمنطقة الخليج ، كما يبدو بشكل غير مباشر لا يستطيع احد انكاره مهما كانت التبريرات ولكن من الصعب اعتباره ضمن الاهداف الامبريالية لأنه حتى الآن يفتقر الى

الادلة الكافية، ولكن هذا لا يلغي احتمال تدخل تلك الدول لحماية جالياتهاومصالحهافي هذه المنطقة اذا تطلب الامر ذلك .

خامساً : العمالة غير المشروعة والتجنيس

ان نسبة لا بأس بها من العمالة الآسيوية في المنطقة موجودة بصورة غير شرعية ، ويقدرها البعض بـ ١٠ بالمائة من قوة العمل الآسيوية واهم جنسيات هؤلاء امر يختلف من بلد خليجي لآخر من حيث الحجم ، الباكستانية في بلد والايرانية في بلد آخر والهندية في بلد ثالث ، وبصورة عامة فإن الجنسيات الثلاث المذكورة هي الاكثر من غيرها[٣١] .

وتجدر الاشارة هنا الى تصريح امين عام مجلس الوزراء الكويتي السيد عبد العزيز العتيبي ايار / مايو ١٩٨٢ والذي ذكر فيه ان دراسات وزارة التخطيط قد كشفت عن وجود اعداد كبيرة من اليد العاملة الوافدة لا تحتاجهم البلاد ، وان غالبية هؤلاء يقيمون في الكويت بصفة غير مشروعة ويخالفون قانون الاقامة[٣٢] .

ومما لا شك فيه فإن نسبة كبيرة من هذه العمالة الموجودة بصفة غير شرعية هي من الآسيويين وهذه الظاهرة لها اسبابها وهي :

١ ـ ان البعض يتسلل الى المنطقة بدون وثيقة سفر اما بحراً وإمّا من بقايا الحجاج الذين يمكث بعضهم في المملكة العربية السعودية والبعض الآخر يتسلل الى الخليج .

٢ ـ الذين تنتهي اقاماتهم ولا يقدمون على تجديدها ويقومون بتغيير عناوين سكنهم ، وهؤلاء يتعمدون ذلك لأنهم لا يرغبون في العودة لبلادهم .

٣ ـ الذين يجهلون قانون الاقامة ويتخلفون عن تجديدها ويواجهون مشكلات عديدة في الاجراءات الرسمية داخل المنطقة او عند سفرهم الى الخارج .

وبما ان قوانين الجنسية تقر بأن من يوجد في البلاد ، عدداً من السنوات فإنه يستحق الجنسية المحلية ، وان اعداداً من هؤلاء الآسيويين الموجودين بصورة غير شرعية في المنطقة يستطيعون الحصول عليها بعد فترة من الزمن . وحتى هؤلاء ، رغم مخالفتهم للقوانين ، فإنهم يحصلون على الحماية من حكوماتهم . ففي شهر شباط / فبراير سنة ١٩٨٠ احتجت الحكومة الهندية على قانون عمل صدر في الامارات العربية المتحدة ، كان سيؤدي الى ابعاد اعداد كبيرة من الهنود الموجودين في الامارات بصفة غير شرعية ، واثيرت المسألة في البرلمان الهندي ، وقامت رئيسة وزراء الهند بزيارة الى دولة الامارات ونجحت بايقاف الاجراء[٣٣] . وقد حدث ان قام وزير القوى العاملة الباكستاني بزيارة بلدان الخليج عام ١٩٨١ يطلب توفير ظروف افضل للعمالة الباكستانية .

---

(٣١) المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، قسم تنمية الموارد البشرية ، « ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج ،» ص ٥٤ .

(٣٢) **الوطن** (الكويت) ، ٢٩ / ٥ / ١٩٨٢ .

(٣٣) المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، قسم تنمية الموارد البشرية ، « ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج ،» ص ٥٦ ، ٧٧ .

إن بقاء عدد من الآسيويين العاملين في المنطقة فترة طويلة اتاح لبعضهم الفرصة بالحصول على الجنسية من بلدان منطقة الخليج العربي . ان هناك الهنود البانيان يمتد تاريخ وجودهم في الامارات الى اكثر من قرن من الزمان ولهم تقاليدهم وعاداتهم وتماسكهم الاجتماعي الخاص بهم . ألا يعني وجودهم ان بعضهم قد اكتسب الجنسية المحلية واصبحوا مواطنين ؟!

لقد اقتصر الحصول على حق الجنسية او المواطنة على عدد محدود من الذين اقاموا فترة طويلة في المنطقة ، ومن بين الذين حصلوا على الجنسية من غير العرب ، لكن في غياب فرصة التجنيس هل ستبقى الاعداد الكبيرة المتزايدة من غير المواطنين قانعة بمستويات المعيشة المرتفعة او ان طموحاتها ستمتد الى النواحي السياسية والى المشاركة الفعلية في المجتمع الذي تقيم فيه؟ خاصة الاجانب منهم . وان هناك اخطر من ذلك ، ألا وهو مشكلة المواقف والتطلعات من جانب ابناء الاجانب الذين يولدون في المنطقة ويعيشون فيها دون ان يتوفر لهم سوى معرفة محدودة وارتباط محدود بوطن آبائهم الاصلي ، ودون ان يتمتعوا في الوقت نفسه بفرصة الاندماج الكامل في المجتمع الذي ولدوا وترعرعوا فيه[٣٤] . ان وجود اعداد كبيرة منهم اليوم وخاصة الموجودين بصورة غير شرعية ـ كما أسلفنا ـ يتيح لهم في المستقبل الحصول على الجنسية المحلية ، والتنبه والتنبيه الى الآثار السلبية التي ستترتب على ذلك امر في غاية الاهمية ، وعندما نعود الى التجارب الاستيطانية الاخرى في المغرب العربي او في فلسطين او مناطق اخرى من العالم ، نرى ان عملية التجنيس كانت من اهم القضايا التي حرص عليها الاستعمار الاستيطاني لتحقيق فكرة غلبة العنصر الاجنبي ومحو الشخصية الوطنية والقومية للشعوب الاخرى .

وربما يثير البعض بأن القضية هنا في الخليج تختلف عن المناطق الاخرى ، ذلك انه لا يوجد استعمار استيطاني مدفوع ومدعم بقوة سياسية وعسكرية وقوى خارجية ، كما حدث في المغرب العربي وفلسطين وغيرها ، والرد على مثل هذا التساؤل لا يحتاج الى جهد كبير ، ذلك اننا بصدد بحث هجرة سلمية ، قد تتحول الى استيطان سلمي للمنطقة بمرور الوقت ، وان القوى الخارجية سواء كانت البلدان التي ينتمي اليها اولئك المهاجرون الآسيويون ، او القوى الدولية التي لها مصالح في هذه المنطقة ، ستعمل على هذا الاستيطان السلمي اذا كان ذلك من مصلحتها ، واذا كانت الظروف مهيأة لمثل هذا النوع من السيطرة الهادئة السلمية .

إن الذين يعتقدون ان مثل هذا التفكير ضرب من الخيال وانه احتمال بعيد ولا يستند الى وقائع ، هم الذين يعيشون التفكير الخيالي وغير الموضوعي ولم يستوعبوا بعد التجارب الاستيطانية الاخرى بكل اشكالها وانواعها ولم يقدموا على دراستها دراسة متعمقة وجدية ، ونذكّر هؤلاء بأن البعض كان معتقداً في فترة ما بين الحربين العالميتين بأن احتلال فلسطين من قبل الصهيونية العالمية واقامة دولة اسرائيل غير ممكن ، وان شعب سنغافورة لم يكن ليعرف انه سيكون في يوم من الايام ضحية استيطان سلمي بدأت خطواته كما هي الآن في الخليج مع الفارق في الظروف والفترة الزمنية والوضع الاقتصادي بين المنطقتين . ان ازمتنا الحضارية كعرب ، هي اننا لا نخطط ونعمل لتفادي الكوارث ، ولكننا نجد انفسنا قد وقعنا فيها واصبحنا ضحيتها ، ثم نبدأ بالعمل لمواجهتها او مواجهة آثارها ، ولذا نخرج من ازمة لندخل في اخرى .

---

(٣٤) اسماعيل سراج الدين ، ستيس بيركس وجيمس سوكنات ، « هجرة العمل الدولية في الوطن العربي » ، **المستقبل العربي** ، السنة ٥ ، العدد ٤٧ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٣) ، ص ٨٥ .

إذاً ، علينا ان نحذر ، ان لم نكن نمنع تجنيس الاجانب بجنسية المنطقة مهما كانت الاسباب والمبررات ، فلا مستقبل لنا بدون الاعتماد على ابناء المنطقة واخوتنا العرب .

خاتمـــة

ويمكننا ان نخلص من تحليلنا للهجرة الاجنبية في منطقة الخليج العربي الى بعض الحقائق ، كما ان هذه الدراسة قد توصلت الى بعض المقترحات التي تهدف الحفاظ على شخصية المنطقة وعروبتها ، وهي :

ـ يمكن أن تشكل العمالة الآسيوية اغلبية العمالة الاجنبية في منطقة الخليج العربي ، حتى نهاية القرن العشرين .

ـ ان هناك آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية للهجرة الاجنبية في هذه المنطقة ستنعكس على شعب المنطقة في المستقبل .

ـ ان هذه الهجرة هي نوع من الاستيطان السلمي الهادىء الذي يتم في هذا الجزء من العالم وقد يصحو العرب مستقبلاً على واقع استيطاني اجنبي جديد تصعب ازالتـه ، ويضاف الى المشكـلات الاساسية التي تعاني منها هذه الامة .

ـ ان هناك علاقة جدلية بين سوء الاحوال الاقتصادية في بلدان المنشأ المصدرة للمهاجرين الآسيويين وبين الرخاء الذي تتمتع به منطقة الجذب لهؤلاء المهاجرين وهي منطقة الخليج العربي ، حيث ان استمرار سوء الاحوال الاقتصادية في بلدانهم يقابله رخاء في المنطقة ، مما يؤدي الى استمرار الهجرة وزيادة اعدادها واستقرار بعضها .

ـ ان طبيعة بعض العمالة الآسيوية في المنطقة توضح انها شبه عسكرية ، مما يؤكد ان هناك مخططاً سياسياً وراء هذا النوع من الهجرة ، وهناك امكانية لاستخدامها من قبل قوى خارجية في المستقبل .

اما ما يجب ان تعمله المنطقة لمواجهة الاخطار التي تترتب على هذه الهجرة الاجنبية ، فهذه الدراسة تضع المقترحات التالية :

ـ تنمية حقيقية تعتمد اساساً على الايدي العاملة المحلية والعربية .

ـ القرار السياسي الواعي لابعاد وآثار الهجرة الاجنبية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، اي القرار الذي لا يسعى الى حل مشكلة آنية على حساب القضية الوطنية والقومية . ولا يجب ان يؤثر القطاع الخاص في اتخاذ القرار السياسي بحكم مصالحه التي تهدف الربح بتوفير اليد العاملة الاجنبية الرخيصة والمطيعة ، كما ان دول المنطقة لا يجب ان تخضع لاية ضغوط سواء من دول المنشأ المصدر للعمالة او غيرها ، لاتخاذ قرار سياسي يحد من هذه الهجرة الاجنبية ويعتمد على العمالة العربية ، قرار قابل للتطبيق الفعلي .

ـ الحد من هجرة الاميين وغير المؤهلين الى المنطقة ومحاربة البطالة المقنعة بازالة اسباب وجودها واستشرائها .

ـ اقامة المعاهد الفنية لتدريب المواطنين وتأهيلهم فنياً في مختلف المجالات .

ـ محاربة السوق السوداء في استيراد العمالة الآسيوية الى المنطقة ، والتي اصبحت اشبه بتجارة الرق على يد الوكلاء والسماسرة المستفيدين من هذه الظاهرة .

ـ اعتماد التخطيط في مجالات الحياة المختلفة وتحويل التعليم من كمي الى نوعي ، بحيث تعرف بالتحديد حاجتنا الى القوى البشرية كماً ونوعاً ، وربط عملية الهجرة بمشروعات التنمية .

ـ الاعتماد على اليد العاملة العربية والحد من استخدام العمالة الاجنبية ، وهذا يتطلب الزام الشركات المحلية والاجنبية بتشغيل العمال العرب قبل غيرهم .

ـ ان الحركة الوطنية في منطقة الخليج والجزيرة تتحمل المسؤولية، كذلك في معالجة قضية العمالة الاجنبية ومواجهة الآثار المترتبة عليها ، انها مسؤولية قومية ووطنية ، يجب الاضطلاع بها والتنبه لأخطارها ، لأن هذه الهجرة السلمية من شأنها ان تغير بصورة جذرية من الطبيعة الحضارية والعرقية القائمة في منطقتنا ، كما حدث في بلدان اخرى من العالم وفي بعض اجزاء وطننا العربي .

إن هذا الوضع غير الطبيعي في الاعتماد على العمالة الاجنبية في الوقت الذي تتوفر فيه العمالة العربية والمحلية ، يدل على خلل حضاري تعيشه امتنا العربية ، ان الموارد البشرية المحلية والعربية لا تعيش تنمية حقيقية في مجالات الانتاج ولا الاستهلاك ، وهذه القضية لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالوضع العام في المجتمع ، ويجب ان لا تفصل عن السياق العام للتطور القائم ، حيث ان لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وان الحلول لمثل هذه المسألة يجب ان تكون جذرية وشاملة في بناء الانسان وتنمية وخلق الجو المناسب ليؤدي دوره في البناء الحقيقي للمجتمع ، والتخطيط المستقبلي الواعي الهادف الى تنمية الموارد البشرية المحلية والاعتماد على اليد العاملة العربية كبديل عن اليد العاملة الاجنبية □

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

النظام الاقليمي العربي

دراسة في العلاقات السياسية العربية

الطبعة الثالثة

طبعة مزيدة ومنقحة

جميل مطر

د. علي الدين هلال